the distribution spatial for economic active population at Iraq at year 2012

Lecturer. Lamyaa Ahmed.M
College of education/ Mustansiriyah University

Abstract

The economic active It one of The demographic issues That Stimulated the interest of Many Specialist Like demographers and geographers and economic men because it correlated factors of demography such kind and age structure and environment distribution.

The research aims to clarify the picture of economic active population at Iraq at year 2012 for kind and age and environment and educational levels, in the light of manner in population geography is meaning to analysis structure for population phenomenon aim at giving clarification nature of people activity economical and try of causes explanation of difference to be investment in applied fields. And activity economical importance giving the workers in economical planning know to extent this force for carrying out different projects .

The search depended on descriptive manner and analytical for verification of aim at search to arrival to knowing for search problem elements.

And The search depended on officially data that take from economic and socio cadastral, The search coming in spatial boundaries including (18) governorates . Activity economical rate in Iraq for year 2012 arrived(%42,9) , (73,6%) for males and (13,5%) for females, arrived urban to (42,9%) and to(42,9%) for rural .

Babylon governorate heading governorates in activity economical rate rise arrived(%49,5) ,(75,8%) for males and (24,2%) for females, and registering Muthanna governorate the rates lowerer arrived(%37,6),(70,8%) for males and (8,2%) for females.

Registering services activity higher the rates between another activities, the workers form (17,5%),and work in agriculture (6,8%) from work force, and work in Mining & extraction and petrol and Manufacturing Industry and Electricity and water (9,9%) of them , and building & construction (6,7%), this (23,4%) from work force in goods activities it's low rate. and from private sector higher the rates(41%) and (1,4%) for public sector and(26,2%) for governmental sector.

And rise of work force because of rise in educational level. Where positivity relation between work force and educational level.

Where reached higher work force average for who carry certificate (Bachelor's degree -up) (82.7) from population of Iraq for year 2012. (89.4 %) for males ,and(71,5%) for females .

publishing in Arabic
publisher: college of education journal , Vol. 2, No. 6, 2014

التباين المكاني للنشيطين اقتصادياً في العراق عام **2012**

المدرس: لمياء أحمد محسن
كلية التربية /قسم الجغرافية/ الجامعة المستنصرية

الملخص

يعد النشاط الاقتصادي من المواضيع المهمة التي تثير اهتمام العديد من المختصين كالديموغرافيين والجغرافيين ورجال الاقتصاد لارتباطه بالعناصر الديموغرافية كالتركيب النوعي والعمري والتوزيع البيئي والمستوى التعليمي.

ويهدف البحث إلى توضيح صورة حالة السكان النشيطين اقتصادياً في العراق عام 2012 نوعياً وعمرياً وبيئياً ، في ضوء منهج جغرافية السكان الذي يُعنى بتحليل تركيب الظواهر السكانية بهدف الوصول إلى إعطاء صورة واضحة عن طبيعة السكان النشيطين اقتصادياً في العراق من خلال التركيب النوعي والعمري والتوزيع البيئي والمستوى التعليمي، ومحاولة تفسير أسباب التباين حتى يمكن توظيف مثل هذه الدراسة في المجالات التطبيقية، وبالتالي منح العاملين بالتخطيط الاقتصادي المعرفة الكافية بمدى توفر النشيطين اقتصادياً لتنفيذ المشاريع المختلفة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي بغية تحقيق أهداف البحث ، للوصول إلى المعرفة الدقيقة التفصيلية لعناصر مشكلة البحث . لقد اعتمدت أيضا على البيانات الرسمية التي جمعت من مسح الاجتماعي والاقتصادي عام (2012).وقد جاء البحث بحدود مكانية يشمل محافظات العراق الثمانية عشر .

بلغ معدل النشاط الاقتصادي لإجمالي السكان الناشطين اقتصادياً في العراق(42,9%)عام (2012).شكل الحضر القيمة نفسها مقابل(42,8%) من مجموع سكان الريف، في حين بلغ نسبة الذكور من النشيطين اقتصادياً (73,6%) من مجموع الذكور وللإناث(13,5%) من مجموع الإناث.

وجاءت محافظة بابل لتتصدر المحافظات العراق في ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي فيها حيث بلغ (49,5%) لكلا الجنسين وبلغ هذا المعدل للذكور(75,8%) من مجموع ذكور المحافظة وللإناث (24,2%) من مجموع الإناث المحافظة، بينما مثلت محافظة المثنى أدنى النسب (37,6%) لكلا الجنسين (70,8%) للذكور و(8,2%) للإناث. وسجل النشاط الخدمي أعلى النسب في العاملين فيه من بين أنواع الأنشطة الاقتصادية ،حيث شكل العاملون فيه (17,5%) ، ويعمل في الزراعة (6,8%) من مجموع القوى العاملة ، وفي التعدين والنفط و الصناعة التحويلية والكهرباء والماء (9,9%) منهم ، و في البناء والتشييد (6,7%) ، وبذلك يكون (23,4%) من القوى العاملة في الأنشطة السلعية وهي نسبة متدنية ،وشكل قطاع الخاص أعلى النسب (41%) و(1,4%) للقطاع العام و(26,2%) للقطاع الحكومي.

كما أن معدل النشاط الاقتصادي يرتفع بارتفاع المستوى التعليمي للفرد ،أي أن هناك علاقة طردية بين معدل النشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي للفرد، ،إذ بلغ أعلى معدل للنشاط الاقتصادي للإفراد الحاصلين على شهادة (بكالوريوس - فأعلى) (82,7%) من سكان العراق عام 2012، (89,4%) منهم للذكور و(71,5%) للإناث.

التباين المكاني للنشيطين اقتصادياً في العراق عام 2012.

المقدمة:

تعد الدراسات السكانية وسيلة من الوسائل الهامة لتحقيق الرفاه والرخاء للأفراد والمجتمع ، وقد حظيت باهتمام كبير وخاصة بعد خمسينيات القرن الماضي وقد حظيت باهتمام اكبر في الوقت الحاضر وذلك لدورها في عمليات التخطيط والتنمية. فقد أهتم الجغرافيون بدراسة تفاعل الإنسان مع البيئة التي يعيش فيها ، وقد نتج عن هذا التفاعل عدد من المتغيرات السكانية زيادة أو نقصان من مدة لأخرى ، والى جانب الجغرافيين نالت تلك الدراسات اهتمام الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين .

ولقد أزداد الاهتمام بالعنصر البشري في العقود الماضية بعد أن أصبح مؤكداً بأن ثروة المجتمع تفجر ما يملكه من موارد بشرية ومدربة قادرة على استثمار الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية ، وذلك لأن التنمية لا تتحقق مع وجود العناصر المادية ، بل لا بد من توفر الموارد البشرية اللازمة لاستغلال واستثمار هذه العناصر.

والسكان النشيطين اقتصادياً من بين أهم العناصر الأساسية لأي خطة تنموية او إنتاجية في التنمية الاقتصادية ، فهي الأساس في التطور الاقتصادي في أي مكان ، ومن هنا تعد دراستها من بين أهم الدراسات السكانية ، فهم جزء مهم من السكان.

يهدف البحث إلى توضيح صورة التباين المكاني للنشيطين اقتصادياً في العراق عام 2012 نوعياً وعمرياً وبيئياً ، في ضوء منهج جغرافية السكان الذي يُعنى بتحليل تركيب الظواهر السكانية بهدف الوصول إلى إعطاء صورة واضحة عن طبيعة السكان النشيطين اقتصادياً في العراق من خلال التركيب النوعي والعمري والتوزيع البيئي والمستوى التعليمي، ومحاولة تفسير أسباب التباين حتى يمكن توظيف مثل هذه الدراسة في المجالات التطبيقية.

إضافة إلى أهمية دراسة معدل النشاط الاقتصادي في منح العاملين بالتخطيط الاقتصادي المعرفة الكافية بمدى توفر هذه القوى لتنفيذ المشاريع المختلفة.

ونظراً لتلك الأهمية جاء بحثنا هذا بمشكلة مفادها :

- هل يتباين معدل النشيطين اقتصادياً في العراق من مكان لآخر حسب النوع والعمر والتوزيع البيئي والمستوى التعليمي عام 2012 ؟

وحل هذه المشكلة هي الإجابة عن أسئلة الدراسة وعلى هذا الأساس تم صياغة فريضة البحث كالأتي:

– هناك تباين واضح في معدل النشيطين اقتصادياً في العراق من مكان لآخر حسب النوع والعمر والتوزيع البيئي والمستوى التعليمي عام 2012.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي بغية تحقيق أهداف البحث ، للوصول إلى المعرفة الدقيقة التفصيلية لعناصر مشكلة البحث . لقد اعتمدت أيضا على البيانات الرسمية التي جمعت من مسح الاجتماعي والاقتصادي عام (2012) (IHSES-2 2012).و قد جاء البحث بحدود مكانية يشمل محافظات العراق الثمانية عشر كما يُلاحظ في شكل(1).

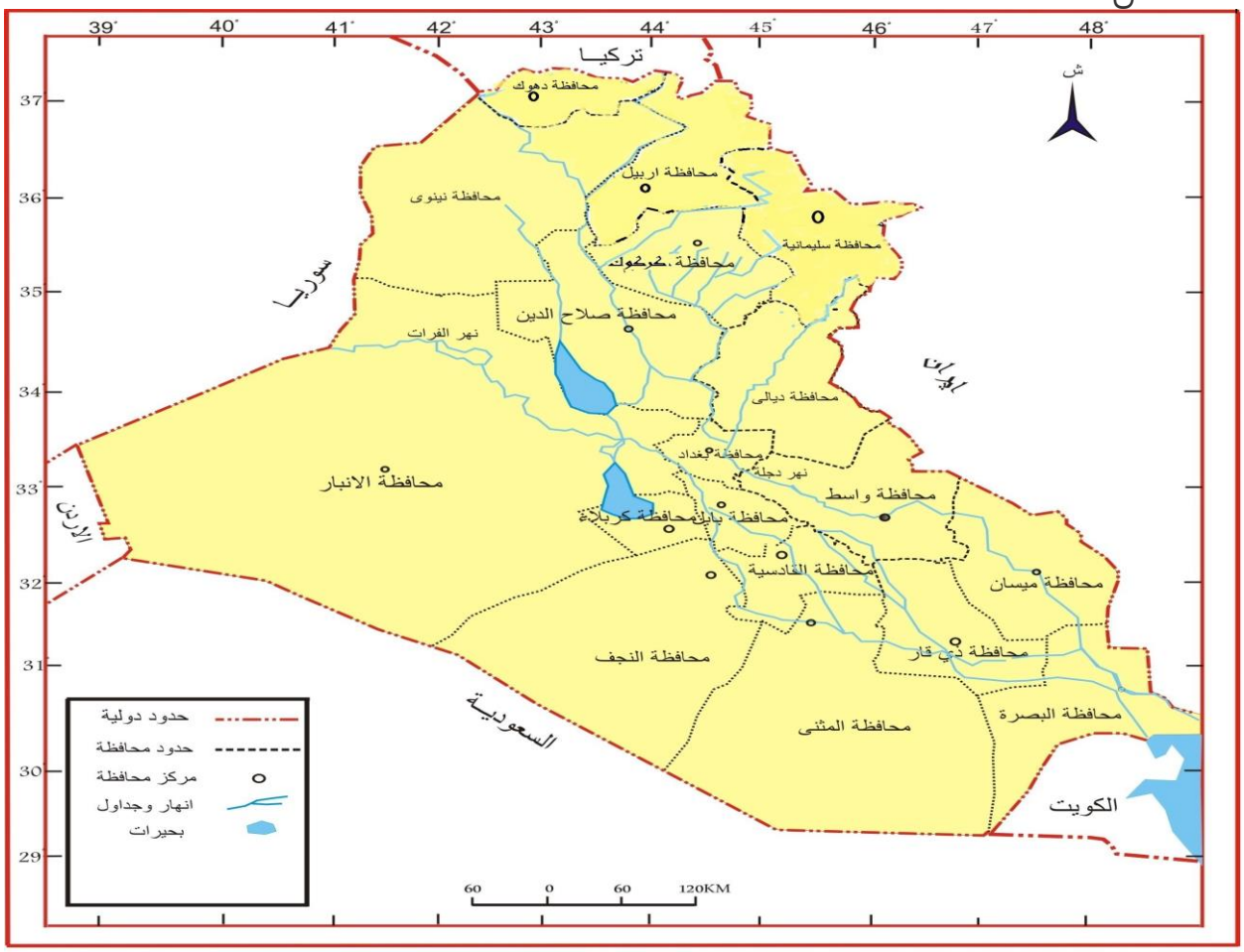

المصدر : الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية ، مقياس الرسم 1/ ١٠٠٠٠٠٠ ، العراق، 2010

شكل(1) الوحدات الإدارية لمحافظات العراق

النشاط الاقتصادي ـ مدخل عام

ويستخدم معدل النشاط الاقتصادي للدلالة على المستوى العام لمشاركة السكان الذين انخرطوا في الحياة العملية وأصبحوا ناشطين اقتصاديا أي النسبة المئوية للسكان ذوي النشاط الاقتصادي إلى جملة السكان وهذه النسبة تلقي الضوء على حجم السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في مجتمع ما .[1]

ويعد معدل النشاط الخام من أسهل المقاييس لمقارنة مدى إسهام السكان في النشاط الاقتصادي في المجتمع، وهو النسبة المئوية للسكان ذوي النشاط الاقتصادي من جملة السكان في جميع الأعمار وهذه النسبة تعطي فكرة عن حجم السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في المجتمع.[2] يمثل السكان ذوو النشاط الاقتصادي العاملون فعلا من السكان بغض النظر عن الحدود القانونية لسن العمل ، غير أن الإحصاءات المستخدمة لا تدخل فئات السكان الذين يمارسون أعمالاً مختلفة وهم ما زالوا دون سن العمل بجعل ذلك مخلفا للقانون ، بينما تدخل في الحسبان فئات العاملين من السكان التي تجاوزت السن القانونية للعمل. [3]

[1] يسري عبد الرازق الجوهري وحافظ مصطفى محمد، جغرافية السكان ، جغرافية السكان، ط1، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1971، ص289.

[2] عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج 2 ، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2001 ، ص 767.

[3] منصور احمد الراوي، دراسات في السكان والتنمية في العراق، بيت الحكمة، جامعة بغداد، 1989، ص36.

وعلى مستوى قانون العمل في العراق وعلى المستوى الدولي يقصد بالسكان النشطين اقتصاديا بالسكان في سن العمل أو القوى العاملة (وهم جميع السكان الذين ينحصر أعمارهم بين (64-15) سنه.[1] وهذا المؤشر يُبين مستوى مشاركة السكان المنتجة في سوق العمل .

وهنالك اختلاف بين مفهومي(القوى العاملة) و(السكان في سن العمل) وذلك لأن كثيراً ممن هم في سن العمل لا يعدون ضمن القوى العاملة،كالمقعدين ومعظم ربات البيوت والطلبة وغيرهم في حين ان كثيرين ممن هم ليسوا في سن العمل يعملون ويعتبرون ضمن القوى العاملة، كبعض صغار السن، وبعض المسنين الذين تجاوزوا سن العمل ولا يزالون يعملون[2].

وقد حددت منظمة العمل الدولية (ILo) عام(1959) مفهوم القوى العاملة بمجموعة فئات السكان الآتية [3]:-

1-الأشخاص المشتغلون بأي نشاط اقتصادي والذين هم في سن معين من العمر(سن العمل) وهم:

ا- المشتغلون بأجر أو بفائدة خلال فترة معينة.

ب- المتعطلون الذين كانوا يعملون بعمل ولكنهم تغيبوا عنه بصورة مؤقتة لمدة معينة لأي سبب عارض ومشروع، كالمرض والإضراب. والعاطل هو الإنسان الذي يملك القدرة والاستعداد والرغبة في العمل ويبحث عن عمل لكنه لا يجده.[4]

2- أصحاب العمل والعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص.

3- العمال الذين يعملون بلا عوض مع عوائلهم في مختلف النشاطات الاقتصادية.

4- جميع العاملين في القوات المسلحة.

كما يشير معدل النشاط الاقتصادي إلى الأهمية النسبية لليد العاملة المتوفرة للعمل في مختلف قطاعات الاقتصاد . ويتأثر هذا المعدل بعدد من المتغيرات كالنوع والعمر والحالة الزوجية، والتعليم.[5]

النشاط الاقتصادي للسكان بعمر 15 سنة- فأكثر

بلغ معدل النشاط الاقتصادي للسكان بعمر(15) سنة فأكثر في العراق عام (2012) (42.9 %) لكلا الجنسين ويشكل هذا المعدل للذكور (73.6%) مقابل (13.5%) للإناث و كما شَكلَ نسبة (42.9 %) من مجموع سكان الحضر مقابل (42.8%) من مجموع سكان الريف. ويظهر التباين في معدل النشاط الاقتصادي بين سكان محافظات العراق خلال عام (2012) ، حيث تتَصدر محافظة بابل المحافظات الأخرى في ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي فيها كما في جدول(1) وشكل(2) حيث بلغ (49.5 %) لكلا الجنسين وبلغ هذا المعدل للذكور(75,8%) وللإناث (24,2%).

وتأتي محافظتي سليمانية وكركوك بالدرجة الثانية في ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي حيث بلغ (47.6%) لكل منها وهوما يعود إلى التباين في نسبة الإناث النشيطات اقتصادياً إذ سجلت بابل أعلى معدلات النشاط الاقتصادي للإناث كما في جدول (1)، جاءت محافظة النجف بمعدل نشاط اقتصادي (45.4%) ثم محافظة البصرة بمعدل (43.2 %) وبعدها محافظة اربيل بمعدل (43.1 %) ثم محافظة بغداد بمعدل (42.8%).

---

[1] أنور عبد عبد الرحمن خليل وآخرون ، حول واقع إحصاءات القوى العاملة الوطنية ، ط1 ، العدد(6) ، 1986 ، ص5 .

[4] صادق مهدي السعيد،العمل وتشغيل العمال والسكان من القوى العاملة، مطبعة المعارف، بغداد، 1974،ص229.

[5] U.N, World Population, Trends and Polices, 1979, Monitoring Vol.1, New York, 1980, p.150.

[6] منصور احمد الراوي، القوى العاملة تخطيط وظائفها وتقويم أدائها، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975، ص13.

[5] جمهورية العراق، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 ،التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية ، 2012، ص 113.

جدول(1)
التوزيع النسبي لمعدل النشاط الاقتصادي حسب النوع لمحافظات العراق عام 2012

المحافظة	نسبة الذكور النشيطين اقتصاديا إلى إجمالي الذكور	نسبة الإناث النشيطات اقتصاديا إلى إجمالي الإناث	نسبتهم إلى إجمالي السكان	الدرجة المعيارية
دهوك	72.2	12.5	41.9	0.27192-
نينوى	73.6	7.4	39.8	0.85462-
السليمانية	74.0	21.6	47.6	1.47616
كركوك	79.4	18.6	47.6	1.47616
أربيل	70.7	16.3	43.1	0.01942
ديالى	71.6	11.0	40.1	0.85462-
الأنبار	74.9	9.7	42.7	0.01942
بغداد	73.3	13.7	42.8	0.01942
بابل	75.8	24.2	49.5	2.05885
كربلاء	73.3	7.4	40.0	0.85462-
واسط	71.6	13.4	41.6	0.27192-
صلاح الدين	72.4	11.1	41.4	0.56327-
النجف	77.5	14.5	45.4	0.60212
القادسية	66.7	16.4	41.0	56327.-
المثنى	70.8	8.2	37.6	1.43731-
ذي قار	71.0	11.6	40.4	0.27192-
ميسان	74.1	10.8	41.5	0.85462-
البصرة	77.7	11.1	43.2	1.47616
إجمالي	73.6	13.5	42.9	
الوسط الحسابي			42.62	
الانحراف المعياري			3.10	

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، عام 2012. إحصاءات القوى العاملة،(بيانات غير منشورة) واستخدام الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss).

وتم استخدام الدرجة المعيارية* كمعيار إحصائي ، حيث كشف تمثيل الدرجات المعيارية على الخرائط عن انتظام توزيع الظواهر أو تباينها مكانياً وأُتخذت هذه الطريقة لإبراز توزيع الظواهر المنفردة . فهي لا تكشف عن صورة التباين المكاني للظواهر الجغرافية المدروسة فحسب ، بل أنها توحد مقياس توزيعها . مما يسهل معه مقارنة نتائج الدراسات التي تتناول الظاهرة نفسها في مناطق مختلفة ، والخروج منها بتعاميم جغرافية معينة.([1]) ويُلاحظ من شكل (2) أن أدنى معدل للنشاط الاقتصادي بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر قد سُجل في محافظة المثنى بمعدل (37.6 %) ويشكل هذا المعدل بين الذكور (70.8 %) مقابل (8.2 %) للإناث تليها محافظة نينوى حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي فيها (39.8 %) ثم محافظة كربلاء بمعدل (40 %) بلغ للذكور (73.3%) مقابل (7.4%) للإناث ، يُلاحظ ان سبب تدني معدل للنشاط الاقتصادي بين السكان هذه المحافظات يعود إلى تدني معدل للنشاط الاقتصادي للإناث فيها.

يظهر في شكل (2) أربعة مستويات وعلى النحو الآتي :

المستوى الأول (المستوى الذي تبلغ درجته المعيارية (+0,50 فأكثر). يظهر في محافظات (البصرة ، سليمانية ، كركوك ، النجف ، بابل) وهذه المحافظات تتمثل فيها أعلى معدل للنشاط الاقتصادي بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر، حيث تتراوح النسب فيها بين (43.2% و 49.5%) ، والمحافظات ضمن هذه الفئة تشكل (27.8%) من مجموع المحافظات منطقة الدراسة .

المستوى الثاني :(المستوى الذي تتراوح درجته المعيارية 0,00 إلى +0,49). يظهر في محافظتي (الانبار ، بغداد ، اربيل) حيث تتراوح النسب فيها بين (42.7% و 43.1%) ، وهي تشكل (16.7 %) من مجموع محافظات منطقة الدراسة .

المستوى الثالث: (تتراوح درجته المعيارية -0,01 إلى - 0,49). يظهر في محافظات (ذي قار، واسط ، دهوك)، وتتراوح النسب فيها بين (40.4 % و 41.9 %) ، والمحافظات ضمن هذه الفئة تشكل (16.7%) من مجموع محافظات منطقة الدراسة .

المستوى الرابع (تبلغ درجته المعيارية - 0,50 فأقل). يظهر في محافظات (كربلاء ، ديالى ، القادسية ، صلاح الدين ، ميسان ، نينوى ، المثنى) ، وتتمثل فيها أدنى النسب ، وتتراوح النسب فيها بين (40.0 % و 37.6 %)، والمحافظات ضمن هذه الفئة تشكل (38.8%) من مجموع محافظات منطقة الدراسة .

---

*) يتم استخراج الدرجة المعيارية بالمعادلة الآتية:

$$د = \frac{س - س_{\bar{}}}{ع}$$

حيث إن د = الدرجة المعيارية ، و س = أي قيمة من قيم المتغير ، س$_{\bar{}}$ = الوسط الحسابي لقيم المتغير ، ع = الانحراف المعياري راجع محمد البطيحي وآخرون ، الإحصاء الجغرافي ، مطبعة جامعة بغداد ، 1979، ص77.

[1]) المصدر نفسه، ص 279.

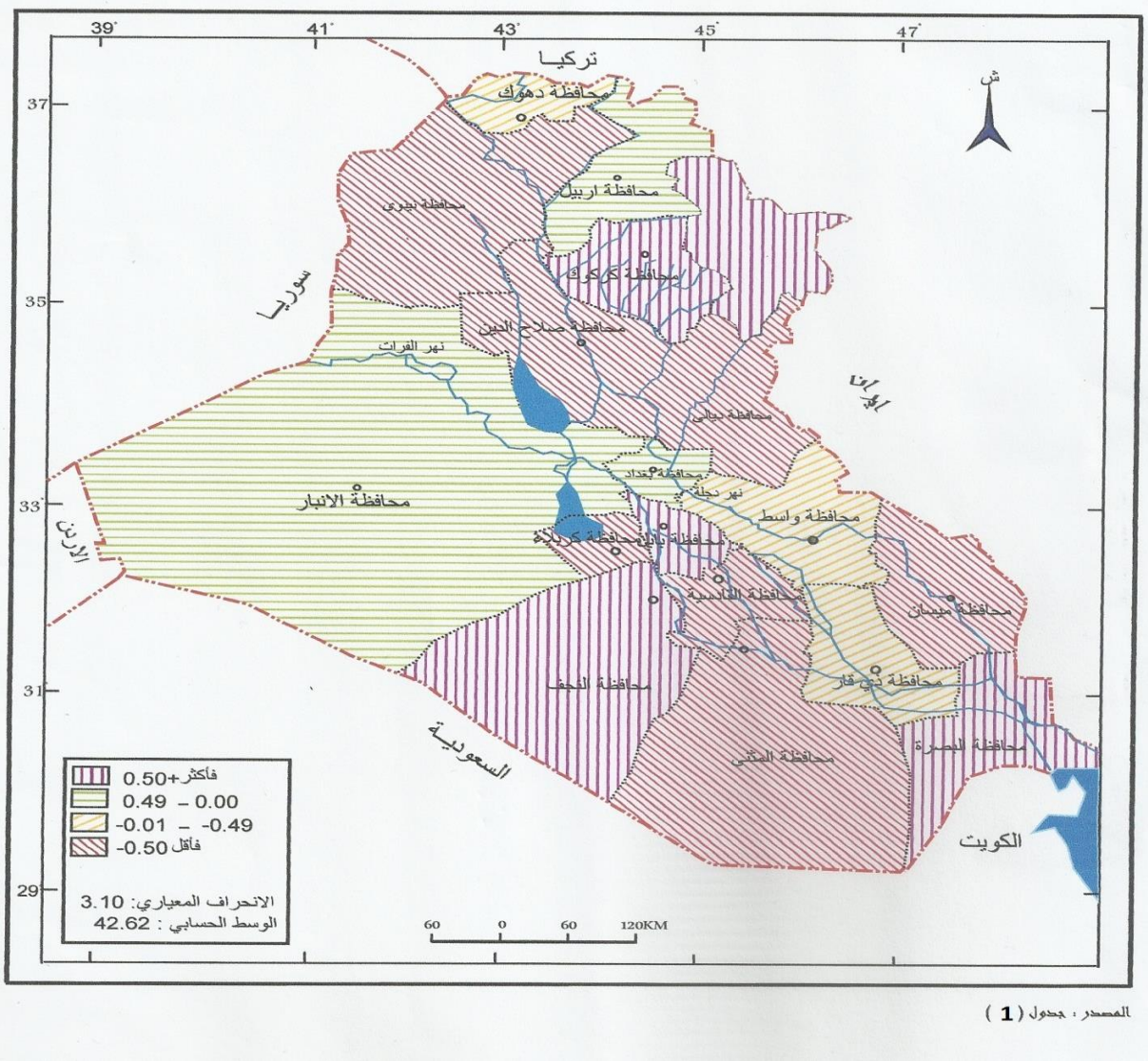

شكل(2) التوزيع النسبي لمعدل النشاط الاقتصادي حسب الدرجة المعيارية لمحافظات العراق عام 2012

وبلغ النشاط الاقتصادي للذكور في المناطق الحضرية (73.7%) مقابل (15.1%) للإناث في حضر المركز وفي ذكور حضر الأطراف (72.5%) مقابل(11.4%) للإناث وهو أقل مما سجل في المناطق الريفية حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي للذكور فيها (74.6%) مقابل (13.2%) للإناث.[1]

ويُلاحظ من جدول(2) شكل(3) إن أعلى معدل نشاط اقتصادي كان في الفئة العمرية (40- 44) سنة حيث بلغ (57.6%) وشكل الذكور(94.7 %) والإناث (19.6%) أي ان الفئة العمرية(40- 44) سنة هي الأكثر نشاطاً في سوق العمل تليها الفئة (35-39) سنة حيث بلغ المعدل (55.7 %) ، بينما سجلت الفئة العمرية (65 - فأكثر) سنة أقل معدل نشاط اقتصادي حيث بلغ (10.2%) شكل الذكور منها (19.6 %) والإناث (1.9 %).

[1] جمهورية العراق، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، عام 2012. إحصاءات القوى العاملة،(بيانات غير منشورة)، ملف اكتروني.

جدول(2)
معدل النشاط الاقتصادي (%) لسكان العراق حسب الفئة العمرية والنوع عام 2012

الفئة العمرية	ذكور	إناث	مجموع
19 - 15	41.2	3.6	22.5
24 - 20	73.3	11.6	43.8
29 - 25	93.0	18.1	55.5
34 - 30	96.3	18.6	55.3
39 - 35	96.1	18.3	55.7
44 - 40	94.7	19.6	57.6
49 - 45	89.6	20.2	51.9
54- 50	84.4	19.4	46.5
59 -55	69.1	13.9	39.5
64 - 60	49.1	9.5	27.9
65 - فأكثر	19.6	1.9	10.2
الإجمالي	73.6	13.5	42.9

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، عام 2012. إحصاءات القوى العاملة،(بيانات غير منشورة) اكتروني.

كما إن انخفاض معدل النشاط بالنسبة للإناث مقارنة بالذكور يشير إلى العوائق الاجتماعية المفروضة على دخول الإناث في سن مبكرة في سوق العمل، لذا نجد معدل النشاط للإناث يبلغ ذروته في الفئة العمرية(45 – 49)سنة إذ بلغ (20.2%) مقابل (89.6%)للذكور للفئة العمرية نفسها كما في جدول (2) وشكل(2).

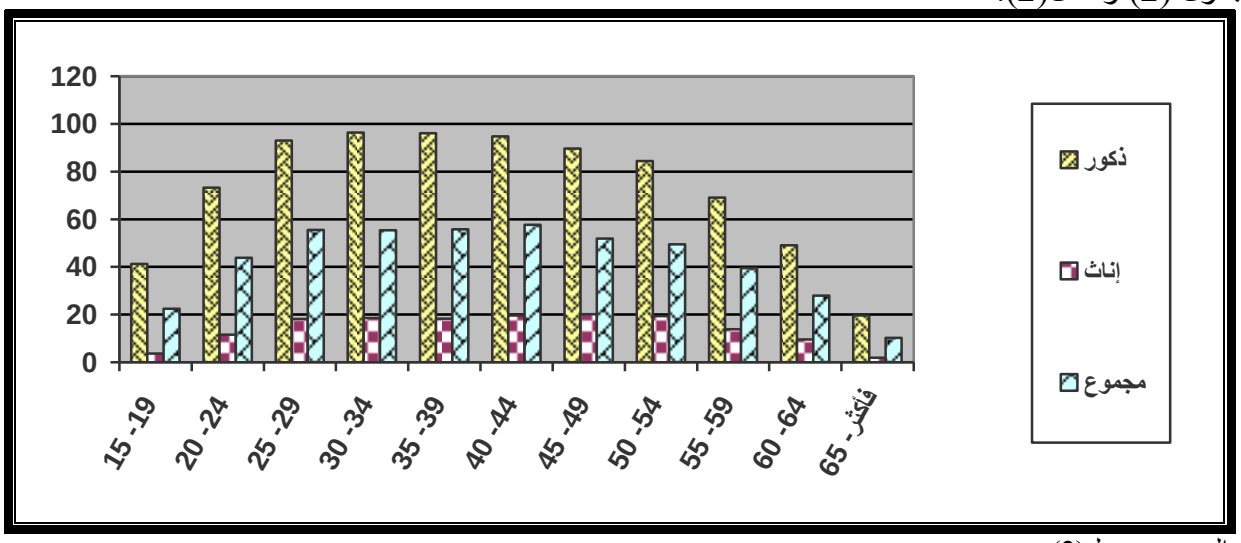

المصدر: جدول(2)

شكل (3) التوزيع النسبي لمعدل النشاط الاقتصادي لسكان العراق حسب الفئة العمرية والنوع عام 2012

عند المقارنة نتائج مسح الاجتماعي والاقتصادي عام(2012) مع نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام(2006) نجد إن معدل النشاط الاقتصادي للسكان بعمر(15)سنة قد انخفض بنسبة(6.8 %) لكلا الجنسين ، وبمقدار (4.7 %) للذكور، و(7.2%) للإناث، حيث كان معدل النشاط الاقتصادي لعام (2006) (49.72%) والمعدل للذكور والإناث للعام نفسه (78.30%) و(20.69%) على التوالي.كما انخفض معدل النشاط الاقتصادي للسكان بين عامي(2012-2008) بنسبة (3.9 %) لكلا الجنسين ، وبمقدار (1.3 %) للذكور، و(4.5%) للإناث، حيث كان معدل النشاط الاقتصادي لعام 2008 (46.84%) (74.95) للذكور و(18.04) للإناث كما يُلاحظ من جدول(3) وشكل(4).

جدول(3)
معدل النشاط الاقتصادي لسكان العراق لأعوام(2006، 2008، 2012)

العام	ذكور	الإناث	إجمالي
2006	78.30	20.69	49.72
2008	74.95	18.04	46.84
2012	73.6	13.5	42.9

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، إحصاءات القوى العاملة ، المجموعة الإحصائية الكترونية لعام (2013/2012).

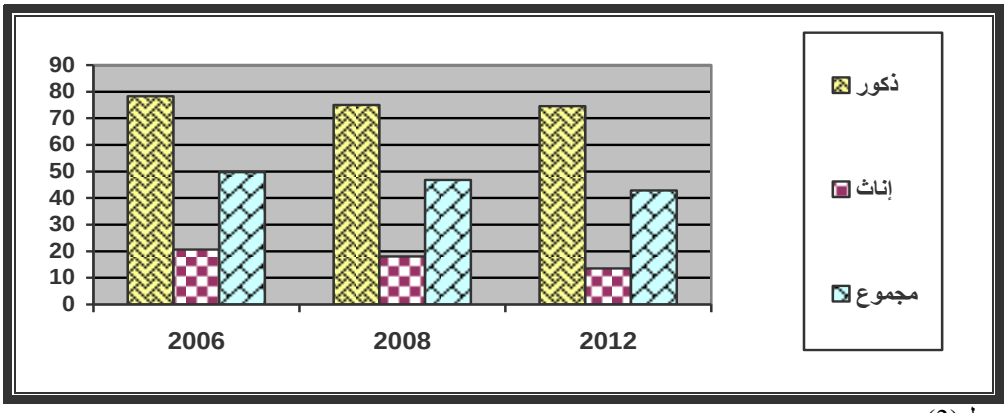

المصدر: جدول(3)

شكل (4) التوزيع النسبي لمعدل النشاط الاقتصادي لسكان العراق حسب النوع لأعوام(2006، 2008، 2012)

المستوى التعليمي للنشيطين اقتصادياً

للحالة التعليمية للنشيطين اقتصادياً أهمية خاصة حيث أن الكثير من مشاكل القوي العاملة يمكن معالجتها عن طريق التعليم . تحظى العلاقة بين التعليم والنشاط الاقتصادي بأهمية خاصة، متمثلة بتناسب المؤهلات العلمية للأفراد واحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة أو ما تحدثه إطالة سنوات الدراسة والتعليم من تأثير على تخفيض معدلات النشاط الاقتصادي للأفراد في سن التعليم وما يترتب عليها من تأخير في سن الدخول إلى العمل[1].

وكلما ارتفع مستوى التعليم في المجتمع زادت فرص العمل أمام المتعلمين مما يسهل دخول سوق العمل فيكون الدخل الناتج معادلا للجهد العلمي المبذول ، كما يعد التعليم السبيل إلى رفع مستويات التوظيف وبناء قوى عمل ذات نوعية مرتفعة ، كما انه السبيل نحو مستويات معيشية ارفع لكافة الأفراد.[2] والتعليم أحد المرتكزات الضرورية للقوى العاملة عامة، لأنه عائد اقتصادي واجتماعي

[1] فتحي محمد أبو عيانة، السكان والعمران الحضري، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1987، ص279.
[2]) فوزية غالب وندى بدر، اثر التعليم في تنمية الموارد البشرية في اقتصاد المعرفة ، بحث منشور على الموقع الالكتروني www.basrah City.net.iq

وسياسي وضرورة حتمية لا بديل له. [1]

ويُلاحظ من الجدول (4) وشكل(5) أن معدل النشاط الاقتصادي يرتفع بارتفاع المستوى التعليمي للفرد ،أي أن هناك علاقة طردية بين معدل النشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي للفرد، حيث بلغ أعلى معدل للنشاط الاقتصادي للإفراد الحاصلين على شهادة (بكالوريوس - فأعلى) بنسبة إجمالية بلغت (82,7%)، بنسبة (89,4%) للذكور، ويظهر ذلك بوضح بين الإناث في شكل نفسه ، فنسبة الإناث المشاركات في القوى العاملة من بين اللواتي يحملن شهادة (بكالوريوس - فأعلى) تصل إلى(71,5%) مقارنة مع (28,5%)* من بين الإناث اللواتي حصلن على شهادة التعليم اقل من شهادة بكالوريوس.

جدول(4)
التوزيع النسبي لمعدل النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة للإفراد بعمر (15)سنة- فأكثر حسب التحصيل التعليمي في العراق عام 2012

	معدل النشاط الاقتصادي(%)			معدل البطالة(%)		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
أمي	69.1	7.7	26.3	12.8	8.8	12.0
كتب ويقرأ	81.5	6.8	42.2	11.5	14.3	11.8
ابتدائية	75.0	8.5	45.0	10.7	22.9	11.7
متوسطة	57.1	7.2	35.0	7.5	39.1	10.4
إعدادية أو مهنية	64.2	16.5	44.6	6.8	25.3	9.6
دبلوم(معهد)	92.1	66.3	80.8	7.0	23.7	13.0
بكالوريوس فأعلى	89.4	71.5	82.7	7.3	30.3	14.8
أخرى	61.4	17.5	43.0	....	0.0	....
الإجمالي	73.6	13.5	42.9	9.9	22.6	11.9

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، عام 2012. إحصاءات القوى العاملة،(بيانات غير منشورة) اكتروني.

[1]) صالح فليح حسن الهيتي، جغرافية التعليم الابتدائي في العراق (دراسة في الجغرافية التطبيقية)، ط1، مطبعة دار السلام، بغداد، 1979، ص 14.

*) 100%- 71,5 % =28,5 %

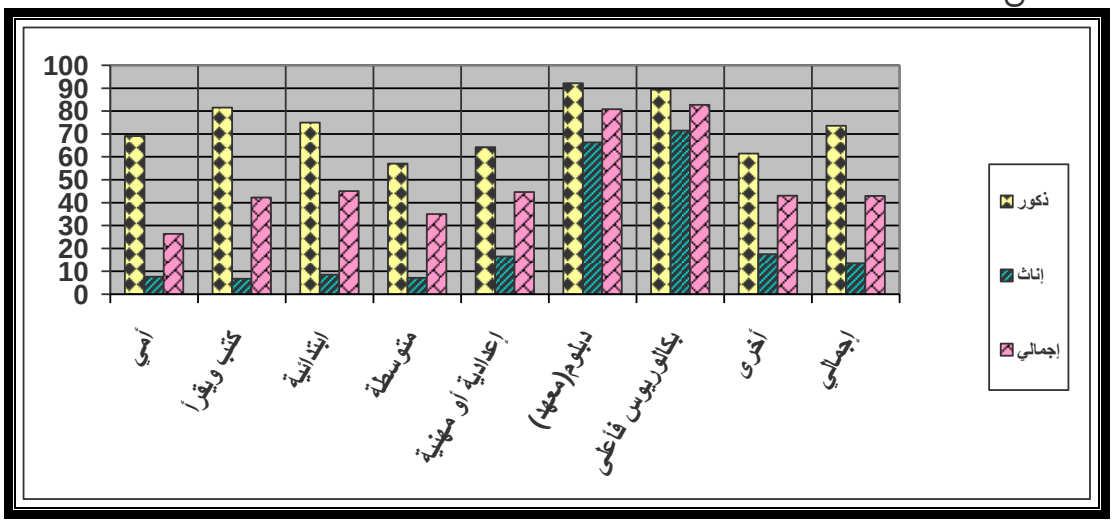

المصدر: جدول (4).

شكل(5) : التوزيع النسبي لمعدل النشاط الاقتصادي للإفراد بعمر (15)سنة- فأكثر حسب التحصيل التعليمي في العراق عام 2012

أن نسبة كبيرة من العمالة العراقية هي موظفة في مشاريع تابعة للدولة وان انتشار البطالة هي بدورها تعني تفاقم مشاكل اجتماعية أخرى مثل تدهور مستوى الصحة والتعليم وسوء التغذية والفقر وتصاعد معدلات الجريمة وغيرها.

وبصورة عامة تتسم العمالة بضعف مستوى تعليمها وتشير البيانات المتاحة إلى إن تعليم معظم العمالة دون المتوسط ، كما وتعد ظاهرة الأمية من العوائق الرئيسة أمام تحسين القدرات الإنتاجية للعاملين. وأشارت نتائج جدول(4) إلى أن (26,3%) من قوة العمل الحالية أميون بنسبة(69.1%) للذكور مقابل(7.7%) للإناث و ذلك يمكن تفسيره إلى طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائدا في العقود الأخيرة وإلى التركيبة الهيكلية للصناعة والاقتصاد العراقي الذي كان يتيح توظيف فئات غير متعلمة كما شكل الأميون (12%) من نسبة العاطلين كما في شكل(6) ، هذا يعني أن الأمية كانت ولا تزال سببا بقاء الأميين خارج قوة العمل وبالتالي تزايد نسبة البطالة بين الأميين بالنسبة لباقي فئات التعليم .ولعل ذلك ما يفسر أن التعليم هو العامل المرجح في نوعية الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد مستقبلا في العراق.

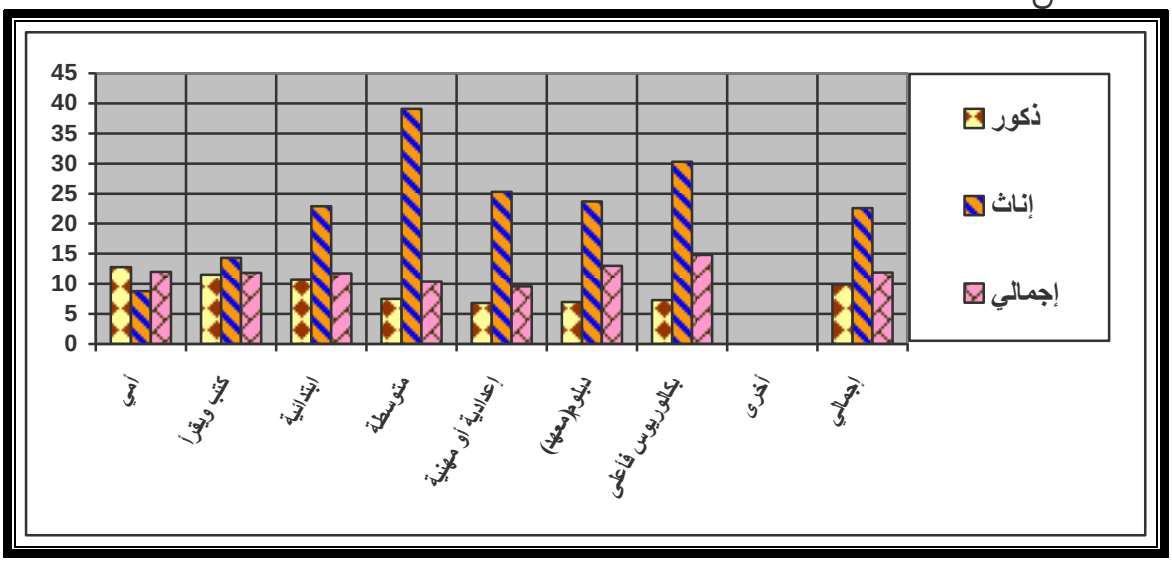

المصدر: جدول (4).

شكل(6) : التوزيع النسبي لمعدل البطالة للإفراد بعمر (15)سنة-فأكثر حسب التحصيل التعليمي في العراق عام 2012

وتمثل العلاقة بين النظام التعليمي وسوق العمل مسألة في غاية الأهمية فيما يخص قياس أهمية ودور النظام التعليمي في التنمية، إذ تقاس هذه العلاقة بمدى ملائمة مخرجات النظام التعليمي من ناحية الكمية والنوعية مع القدرة الاستيعابية لسوق العمل، أي الفرص المتاحة أمام مخرجات النظام التعليمي في كل مرحلة للعمل من ناحية ومن ناحية أخرى مستوى أداء هذه المخرجات في السوق من الناحية النوعية.وإصلاح العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل لايتطلب معالجة من داخل النظام التعليمي لتلائم مخرجاته متطلبات سوق العمل فحسب، ولكن أيضا العمل على إيجاد بدائل أخرى إلى جانب مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمختلط تُمَكَّن من استيعاب الفائض في القوى العاملة وتُنَظِّم مساهمتها في التنمية.[1]

وتتضح العلاقة بين مستوى تعليم النشيطين اقتصادياً والتوظيف في القطاعات الاقتصادية، من خلال ارتفاع نسبة توظيف الأفراد النشطين اقتصادياً والحاصلين على شهادة إعدادية- فأكثر ، مقابل توظيف (16%) فقط من غير المتعلمين. وتصبح هذه العلاقة أقوى بالنسبة للإناث حيث تعمل ثلثي الاناث اللواتي لم يذهبن إلى المدرسة في قطاع الزراعة ، بينما تعمل (78%) من حملة الشهادة الإعدادية أو العليا في القطاع العام. ويعمل نحو(80%) من العاملين الذين يحملون مؤهل (دبلوم-فأعلى) في القطاع الحكومي أو العام و(37%) من إجمالي العاملين الذين يحملون شهادة الابتدائي أو الإعدادي.[2]

كما أن الإناث غير المتعلمات ينشطن إلى (14.7)%[*] وقد يكون سبب ذلك هو انخفاض دخل أسرهن الأمر الذي يدفع بهن إلى العمل حتى في أعمال الخدمات توفيرا للدخل.

ونجد علاقة واضحة بين المستوى التعليمي للفرد ودخلهُ ، حيث ترتفع مستويات الأجور التي يكسبها الأفراد ذوي المستوى التعليمي الأعلى ، وبخلافه يقل مستوى الأجور ويؤدي إلى تدني الدخل .

إن توزيع السكان (النشطين اقتصاديا) بحسب المهنة أو الحرفة [**]الشخصية التي يزاولونها يتباين بين المجتمعات السكانية وحسب النوع ، إذ إن هناك مهن تناسب الذكور وأخرى تناسب الإناث ، وذلك

---

[1] احمد سيف حيدر، التعليم التقني والتدريب المهني في اليمن الماضي الحاضر المستقبل، مجلة كلية المأمون الجامعة، كلية المأمون الجامعة، بغداد ، العراق، العدد 5 ، السنة الثانية، 2001، ص 22.

[2] تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، مصدر سابق ، ص122.

[*] جمهورية العراق، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، عام 2012. إحصاءات القوى العاملة،(بيانات غير منشورة).

بحسب القدرات الجسمية والفكرية والتعليمية لكل فئة ، حيث يُلاحظ أن مهن الذكور تتمثل في أعمال التصنيع والتعدين والقوات المسلحة ، أما الإناث فتناسبهنَ المهن الإدارية والتعليم والتمريض ، كما ويلعب الوضع الاقتصادي والاجتماعي لذلك المجتمع دوره في تحديد نوعية المهن السائدة كونه من الدول المتقدمة أم من الدول النامية .فمثلاً أن نسبة الاختصاصيين والفنيين في الدول المتقدمة تكون اكبر منها في الدول النامية ، وعادة ما يصاحب التقدم الاقتصادي تحول في نسب السكان النشطين اقتصادياً لصالح العاملين غير اليدويين(نسبة الاختصاصيين والفنيين) على حساب العاملين اليدويين.[1]

وحسب مسح التشغيل والبطالة عام (2008) يُلاحظ أن التوزيع السكان الذين أعمارهم (15) سنة فأكثر حسب الاختصاص والحالة العلمية تركزهم في العلوم التربوية بنسبة (33%) وبنسبة (21,5%) للذكور مقابل (6,4%) للإناث ، يليها اختصاص الهندسة والتصنيع والإنشاءات بنسبة (16,2%) وبنسبة (21,5%) للذكور مقابل (6,4%) للإناث، ثم اختصاص علوم الاجتماعيات والإعمال التجارية والقانون والذي شكل (13,5%) بنسبة (14%) للذكور مقابل (12,8%) للإناث ، أما اقل نسبة فكانت من نصيب اختصاص الخدمي حيث بلغت(1,2%) بنسبة (1,6%) للذكور مقابل (0,6%) للإناث.[2]

ومن ما تقدم يمكن القول أن من خصائص المميزة للعمالة في العراق أنها لم تحقق تقدماً في تطوير نوعيتها وقدرتها ، إذ ما تزال العمالة غير الماهرة هي التي تغلب على تكوينها ، وذلك بسبب طبيعة نظام التعليم وتدهوره خلال حقبة العقوبات الاقتصادية (1990-2003) ، واستمرار مُعاناته في ظل التطورات الأمنية ،الأمر الذي عرقل من إمكانيات تطويرهِ ليبتعد عن وظيفتهِ التقليدية بتوفير خرجين للعمل في القطاع العام والحكومي، في ظل عدم الاهتمام بالتعليم المهني وعدم تطويره واقتصاره على تخصيصات محدودة لا تواكب التطورات السريعة والمتلاحقة في سوق العمل ومتطلبات التنمية.[3]

ويُقدر ثلث سكان العراق من الفئة العمرية (15-25) سنة خلال السنوات القادمة حتى عام(2025) مما يعني فرض ضغوط كبيرة على سوق العمل، وكذلك فرض ضغوط على الدولة التي يستوجب عليها تخصيص المزيد من الموارد لتقديم الخدمات التعليمية والخدمات الأخرى لقطاع واسع ومتنامٍ من المجتمع.

أ-توزيع العاملين حسب التصنيف الدولي للنشاط الاقتصادي:

يبين التوزيع العاملين حسب التصنيف الدولي للنشاط الاقتصادي مدى مشاركة كل نشاط ونسبته في التركيب الاقتصادي وقد تبنى قسم الإحصاءات في الأمم المتحدة تقسيم الأنشطة إلى الأوجه التسعة الآتية:- [4].

1-الزراعة والغابات والصيد والقنص.
2- التعدين وإعمال المناجم والمحاجر.
3-الصناعة.
4- البناء والتشييد.

**) الحرفة (المهنة) : أو بما يطلق عليه (Occupation) التي تعرف بأنها طبيعة أو نوع العمل الذي يؤديه الفرد ويقضي أغلب وقته فيه سواء كان فكرياً أو بدنياً يُنظر وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، مطبعة الجهاز، 1998، ص ت.

[1] محجوب الفايد ، أساسيات علم السكان ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، 1997 ، ص155.

[2] جمهورية العراق، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،إحصاءات السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة عام 2008، جدول59.

[3] تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، مصدر سابق ، ص121.

[1] احمد علي إسماعيل،أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة ، 1984، ص107.

5- الكهرباء والغاز والماء.
6-التجارة.
7-النقل والخزن والمواصلات.
8-الخدمات.
9-أي أعمال أخرى غير مدرجة في التصنيف أعلاه.

ويتم اللجوء إلى التوزيع الثلاثي للقوى العاملة من اجل المقارنة بين التوزيع الجغرافي للقوى العاملة على المناطق الجغرافية وفق حصص الأنشطة الاقتصادية بعد دمجها في ثلاث مجموعات، حيث جرى استخدام عمليات دمج تلك الأنشطة مع بعضها من قبل الأمم المتحدة.[1]

ب-التوزيع الاقتصادي الثلاثي للعاملين:

يمكن تجميع الفعاليات الاقتصادية التسعة الأنفة الذكر في ثلاث مجموعات كبيرة من اجل سهولة التوزيع الجغرافي والمقارنة بين الفعاليات الاقتصادية وقد استخدم هذا التقسيم من الأمم المتحدة وهذه المجموعات هي[2]:

المجموعة الأولى:- وتضم الزراعة والصيد والغابات، ويمكن تسميتها (مجموعة القطاعات الزراعية).

المجموعة الثانية:- وتضم التعدين والصناعة والكهرباء والغاز والماء والتشييد والبناء،ويمكن تسمية هذه المجموعة(مجموعة القطاعات الصناعية).

جدول (5)
التوزيع النسبي للعاملين حسب مجال ممارسة النشاط الاقتصادي(10 سنة - فأكثر)في العراق عام 2012.

النشاط الاقتصادي	حضر	ريف	إجمالي
الفعالية الأولى			

1) U. N. "Methods of Projecting the Economically active poulation" Manual v., population studies , No. 46, New York, 1971 . pp. 52-85.

3) Ibid, P.52.

الزراعة والصيد والغابات	**1.7**	**18.0**	**6.8**
الفعالية الثانية			
التعدين	**0.9**	**0.6**	**0.8**
الصناعة	**8.0**	**4.9**	**7.0**
الكهرباء والغاز والماء	**2.0**	**2.1**	**2.0**
التشييد والبناء	**6.6**	**7.0**	**6.7**
مجموع الفعالية	**17.5**	**14.6**	**16.5**
الفعالية الثالثة			
تجارة الجملة والمفرد وإصلاح المركبات والسلع الشخصية	**12.8**	**5.4**	**10.5**
السكن والغذاء وأنشطة الخدمات (الإقامة)	**1.2**	**0.5**	**1.0**
النقل والتخزين وأنشطة المعلومات والاتصالات	**11.0**	**8.9**	**10.4**
الأنشطة العقارية والإيجازية والمشاريع التجارية والوساطة المالية	**9.0**	**8.0**	**8.6**
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	**5.7**	**6.1**	**5.8**
التعليم	**3.4**	**3.4**	**3.4**
الصحة والعمل الاجتماعي	**1.9**	**1.0**	**1.6**
أنشطة خدمية آخري	**4.3**	**4.0**	**4.2**
مجموع الفعالية	**49.3**	**37.3**	**45.5**
غير نشط اقتصاديا	**27.3**	**24.7**	**26.5**
غير مبين	**0.7**	**2.0**	**1.1**
المجموع الكلي	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح الاقتصادي والاجتماعي عام 2012، (بيانات غير منشورة) ملف اكتروني.

المجموعة الثالثة:- وتضم التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والخزن والمواصلات والتمويل والتأمين والعقارات والخدمات العامة والاجتماعية والشخصية، ويمكن تسمية هذه المجموعة(مجموعة القطاعات الخدمية) ، ويُلاحظ من جدول(5) وشكل(7) نجد الفعالية الأولى بلغت نسبتها (6.8%) بنسبة (1.7%) في الحضر مقابل (18%) للريف والثانية(16.5%) بنسبة (17.5%) في الحضر مقابل (14.6%) للريف والفعالية الثالثة(45.5%) بنسبة (49.3%) في الحضر مقابل (37.3%) للريف ، ومن خلال هذه النسب نجد أن النشاط الخدمي (الفعالية الثالثة)هو الذي يهيمن على الفعاليات الاقتصادية بسبب ارتفاع المستوى المعاشي الذي أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات. ثم يأتي بعده قطاع الصناعة والتعدين في الفعالية الثانية وأخيرا قطاع الزراعي(الفعالية الأولى) نتيجة عدم الاهتمام بزراعة وانفتاح السوق المحلي على استيراد المنتجات الزراعية من الدول المجاورة. وأشارت النتائج في مجال توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بأن نسبة الإناث العاملات في النشاط الزراعي بلغت (28.2 %) وهي أكبر مقارنة بالذكور والتي بلغت(8 %)، وشكل قطاع الخاص أعلى النسب (41%) و(1.4%) للقطاع العام و(26.2%) للقطاع الحكومي.

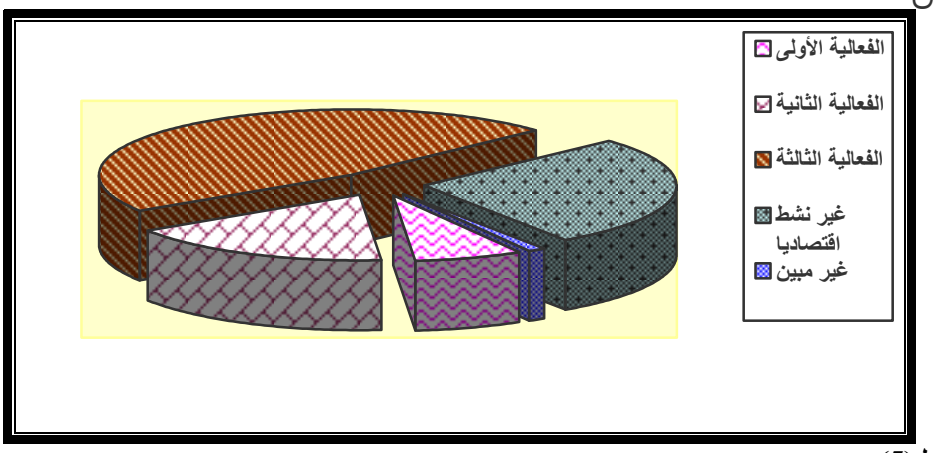

المصدر:جدول(5)

شكل(7):التوزيع النسبي للعاملين حسب مجال ممارسة النشاط الاقتصادي(10 سنة - فأكثر)في العراق عام 2012.

وهناك حالة القصور واضح في نشاطات القطاعات الحيوية السلعية في الاقتصاد العراقي وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية الذي يسهم بحوالي (2 %) من الناتج المحلي الإجمالي رغم أنه وصل في سنوات سابقة إلى (9 %) ، في حين تدنت مساهمة القطاع الزراعي إلى (5 %) بعد أن كانت مساهمته حوالي (22 %) قبل خمسة عقود.[1] وعند استبعاد القطاع النفطي من تركيب معادلة الاقتصاد الوطني فان مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ستزيد على (60 %) الأمر الذي يدلل على هشاشة الاقتصاد وضعفه وغلبة النشاطات الخدمية الهشة .وبإزاء ذلك فان قدرة الاقتصاد على توليد الوظائف وفرص العمل تبدو ضعيفة في ظل أحاديته وعدم تنويعه .إذا ما علمنا أن قطاع النفط لا يساهم في تشغيل قوة العمل إلا بنسبة منخفضة لا تتعدى (2 %) ، في حين إن النسبة المتبقية(98 %)من قوة العمل تركت لقطاعات لا تتعدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (30 %)وتهيمن عليها النشاطات الخدمية الهامشية[2]، الأمر الذي يترك تأثيرات سلبية على تكوين وتركيب سوق العمل والقدرة على التوظيف وترتفع بالتالي نسبة البطالة. وتبين المعطيات الإحصائية تركيبة الوظائف في الأنشطة الاقتصادية حيث تنشط النساء عموما أكثر في القطاع الزراعي (32%) وفي قطاع التعليم (31%). ويبدو التركز أكثر وضوحا بالنسبة للنساء بعمر (15 - 29) سنة في القطاع الزراعي(56 %) فيما ينخفض في التعليم إلى(17 %) لترتفع مساهمة النساء في هذه الفئة العمرية في الأنشطة الخدمية. وتعكس النسبة المرتفعة لمساهمة الشباب بعمر (15 - 29) سنة في الزراعة الخيار بين التعليم والعمل، إذ سرعان ما ينتقل الأفراد غير الراغبين بإكمال دراستهم إلى العمل في النشاطات التي لا تتطلب مهارة كبيرة وتعليم مرتفع كالزراعة بالنسبة للجنسين، وقطاع البناء والتشييد بالنسبة للذكور.[3]

<u>توزيع القوى العاملة حسب المهن.</u>

يُلاحظ حسب جدول(6) تباين توزيع السكان حسب المهنة في العراق خلال عام 2012. حيث نجد أن مهنة(البيع والخدمات) تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة العاملين فيها(17.5%) وبنسبة(19.1%) للذكور مقابل نسبة (14.1%) للإناث، ثم تأتي نسبة العاملين في مهنة تشغيل المصانع والآلات وعمال التجميع بنسبة(10.5%) وبنسبة(10.9%) للذكور مقابل (9.8%) للإناث ، ونسبة(9%) للعاملين في المهن الأولية وبنسبة(8.4%) للذكور مقابل (10.3%) للإناث، بينما سجلت مهنة الموظفون المكتبيين ادني النسب للعاملين فيها حيث بلغت(6.3%) عام (2012) بنسبة(2.1%) للذكور مقابل (0.8%) للإناث.

---

[1] تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، مصدر سابق ، ص 110.

[2] المصدر نفسه ، ص 111.

[3] المصدر نفسه ، ص 118.

جدول(6)
التوزيع النسبي للنشيطين اقتصاديا في العراق حسب نوع المهنة والبيئة عام 2012

المهنة	حضر	ريف	الإجمالي
مهن القوات المسلحة	3.6	3.9	3.6
المدراء	2.6	1.8	2.4
الاختصاصيون	6.5	5.0	6.0
الفنيون ومساعدو الاختصاصيين	6.8	5.2	6.3
الموظفون المكتبيين	2.1	0.8	1.7
عاملو البيع والخدمات	19.1	14.1	17.5
العاملون الماهرون في الزراعة والغابات والصيد	1.4	16.7	6.2
الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	7.5	3.6	6.3
مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع	10.9	9.8	10.5
المهن الأولية	8.4	10.3	9.0
غير مبين	0.4	0.6	0.5
غير نشط اقتصاديا	27.3	24.7	26.5
عاطل	3.5	3.4	3.5
المجموع	100.0	100.0	100.0

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح الاقتصادي والاجتماعي عام 2012، (بيانات غير منشورة).

البطالة بين السكان بعمر 15 سنة- فأكثر

تعني البطالة فيضاً نسبياً في عدد العاملين في المجتمع بالنسبة إلى الطلب على قوة العمل، وهي نتيجة لعجز النظام الاقتصادي في تحقيق التشغيل التام للقوى العاملة المحلية في أحد القطاعات الاقتصادية. وتقسم البطالة إلى عدة أنواع هي البطالة المقنعة والموسمية والدورية والبطالة الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والبطالة الكلية[1].أظهرت نتائج جدول(7) إن معدل البطالة بين السكان بعمر 15

[1)] .U N, the Determinants and consequences of population trends ; New Summary of Findings on interaction of Demographic, Economic and social factors, vol. 1, New York, 1973, p. 331.

سنة فأكثر في العراق بلغ (11.9%) لكلا الجنسين، و تتباين معدلات البطالة في العراق حسب النوع والبيئة والمحافظة حيث يشكل معدل البطالة بين الذكور (9.9%) و بين الإناث (22.6%). وعلى مستوى البيئة فيرتفع معدل البطالة في مناطق حضر المركز إلى (14.2 %) وفي مناطق حضر الأطراف (12.1%) وينخفض في المناطق الريفية فقد بلغ معدل البطالة (8.4%) بسبب اشتغال اغلب سكان الريف في الزراعة.[1]

جدول (7)
التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل بعمر (15) سنة فأكثر حسب النوع والمحافظة في العراق عام 2012 والدرجة المعيارية

المحافظة	ذكور	إناث	إجمالي	الدرجة المعيارية
دهوك	6.3	23.7	9.0	-0.59079
نينوى	13.0	29.5	14.6	0.95601
سليمانية	2.1	21.9	6.6	-1.25370
كركوك	4.6	6.2	4.9	-1.72326
اربيل	3.9	23.3	7.6	-0.97749
ديالى	9.6	33.0	12.9	0.48644
الأنبار	8.3	29.6	10.7	-0.12123
بغداد	13.4	23.6	15.0	1.06649
بابل	5.8	16.4	8.4	-0.75652
كربلاء	6.4	17.3	7.4	-1.03273
واسط	10.2	27.4	13.0	0.51406
صلاح الدين	8.2	12.1	8.7	-0.67365
النجف	7.6	28.6	11.1	-0.01074
القادسية	11.1	22.0	13.3	0.59693
المثنى	8.5	15.3	9.3	-0.50793
ذي قار	15.7	31.4	18.0	1.89513
ميسان	14.6	19.8	15.3	1.14935
البصرة	12.9	25.9	14.7	0.98363
إجمالي	9.9	22.6	11.9	
الوسط الحسابي			11.138	
الانحراف المعياري			3.62	

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، عام 2012. إحصاءات القوى العاملة،(بيانات غير منشورة) ملف اكتروني وباستخدام الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss).

[1]) مسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، عام 2012. إحصاءات القوى العاملة،(بيانات غير منشورة)، مرجع سابق، ملف اكتروني.

ومعدل البطالة بين الإناث تميز بارتفاعه في مناطق حضر المركز ، وحضر الأطراف فقد بلغ (26.7 %) (31.0 %) على التوالي عنه في المناطق الريفية حيث بلغ (8.5%) بسبب الاعتماد على الإناث في العمل في الزراعة في المناطق الريفية.في حين بلغ معدل البطالة بين ذكور حضر المركز (11.5) وبين ذكور حضر الأطراف (9.0%) وذكور المناطق الريفية (8.4%).

تتباين معدلات البطالة بين المحافظات فقد سجلت بعض المحافظات معدلات منخفضة مقارنة بالمحافظات الأخرى، في وقت استمرت محافظات تتصدر قائمة المحافظات الأعلى بطالة، ويُلاحظ أن ذي قار كانت أعلى المحافظات الأخرى بارتفاع معدل البطالة حيث بلغ (18.0 %) لكلا الجنسين و بلغ بين الذكور بلغ (15.7%) مقابل (31.4%) للإناث ويعود السبب لاعتماد اقتصاد المحافظة على الزراعة والرعي ومحدودية النشاط الخاص فيها، وهو ما ينطبق أيضا على محافظة ميسان حيث سجلت ثاني أعلى معدل للبطالة (15.3%) لكلا الجنسين ، (14.6%) للذكور و(19.8 %) للإناث ، كما إن عدم الاستقرار الأمني أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في محافظة بغداد بمعدل بطالة (15.0%)% لكلا الجنسين ، (13.4%) للذكور و(23.6 %) للإناث ثم جاءت محافظة البصرة بمعدل (14.7%) لكلا الجنسين ، (12.9%) للذكور و(25.9 %) للإناث.

وسجلت محافظة كركوك أدنى معدل بطالة بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر فبلغ (4.9%) لكلا الجنسين ويشكل المعدل بين الذكور (4.6%) وبين الإناث (6.2%) تليها محافظة السليمانية بمعدل بطالة (6.6%) بلغ المعدل بين الذكور (2.1%) وبين الإناث (21.9%) ثم محافظة كربلاء بمعدل بطالة (7.4%) بمعدل (6.4%) للذكور و(17.3%) للإناث. وفي المحافظات ذات المعدلات المنخفضة نسبيا من البطالة فان طبيعة اقتصادها يلعب دورا رئيسا في تحديد سلوك ظاهرة البطالة فضلا عن الاستقرار الأمني النسبي الذي تتمتع به، كما ان الاستقرار الأمني ووجود المعابر الحدودية مع إيران قد أنعش اقتصاد واسط والسليمانية .أما كربلاء والنجف فإنهما يعتبران من أهم مناطق السياحة الدينية، كما إن كربلاء تعتبر منطقة زراعية نشطة نسبياً، بسبب طبيعة القطاع الزراعي القائم على المحاصيل الدائمة التي تشكل(69.1%) من مجموع الحيازات الزراعية وحوالي (37.6%) من مجمل الأراضي الزراعية في المحافظة، كما إنها تنتج (13.7%) من التمور في البلد، وهي زراعات مستقرة مقارنة بأنماط الزراعات السائدة في مناطق أخرى من العراق التي تعتمد على زراعة الحبوب أو الخضار، لهذا فالقطاع الزراعي في كربلاء يشغل (10.1%) من مجموع العمال الدائمين في العراق هو ما جعل كربلاء تقف بين المحافظات ذات البطالة المنخفضة نسبياً.[1]

وكان أعلى معدل بطالة كان في الفئة العمرية (19-15) سنة حيث بلغ (23.4 %) بمعدل (23.8%) للذكور و(17.9%) للإناث للتفرغ اغلب هذه الفئة للدراسة ، بينما سجلت الفئة العمرية (64-60) سنة أقل معدل بطالة حيث بلغ (2.9 %) بمعدل (3.2%) للذكور و(0.5%) للإناث.[2]

غالبا ما تتركز البطالة بالفئة العمرية(24-15) سنة ثم تبدأ بالانخفاض في الفئات العمرية اللاحقة، وبسبب الحجم الذي تشكله هذه الفئة العمرية من إجمالي قوة العمل نحو(30%) فإنها تحوز الحصة الأكبر من إجمالي العاطلين عن العمل ويعود السبب في ارتفاع معدل البطالة في هذه الشريحة العمرية إلى ارتفاع معدل البطالة بين الإناث بما يفوق مشاركتهن في قوة العمل بنحو ثلاثة أضعاف.[3]

وحسب جدول (7) يظهر في شكل (8) أربعة مستويات وعلى النحو الآتي :

المستوى الأول :(المستوى الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50 فأكثر). يظهر في محافظات (ذي قار، ميسان ، بغداد ، نينوى ، البصرة، القادسية ، واسط) وهذه المحافظات تتمثل فيها أعلى معدلات

---

[1] جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية (الالكترونية)، 2006/2005.

[2] مسح الاقتصادي والاجتماعي عام 2012، مصدر سابق، (بيانات غير منشورة).

[3] تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، مصدر سابق ، ص 125.

البطالـة بـين السـكان بعمـر15 سـنة فـأكثر، حيـث تتـراوح النسـب فيهـا بـين (18.0% و 13.0%) ، والمحافظات ضمن هذه الفئة تشكل (33.3%) من مجموع محافظات منطقة الدراسة .

المستوى الثاني : (المستوى الذي تتراوح درجته المعيارية 0.00 إلى +0.49). يظهر في محافظة (ديالى) فقط بمعدل للبطالة بلغ (13.9%) ، وهي تشكل (5.6 %) من محافظات منطقة الدراسة .
المستوى الثالث: (تتراوح درجته المعيارية -0.01 إلى - 0.49). يظهر في محافظات (النجف، الانبار ، المثنى)، وتتراوح النسب فيها بين (11.1 % و 9.3 %) ، والمحافظات ضمن هذه الفئة تشكل (16.7%) من مجموع محافظات منطقة الدراسة .

المستوى الرابع :(تبلغ درجته المعيارية - 0.50 فأقل). يظهر في محافظات (دهوك ، صلاح الدين ، بابل ، اربيل ، كربلاء ، سليمانية، كركوك) ، وتتمثل فيها أدنى النسب ، وتتراوح النسب فيها بين (9.0 % و 4.9 %)، والمحافظات ضمن هذه الفئة تشكل (44.4%) من مجموع محافظات منطقة الدراسة .

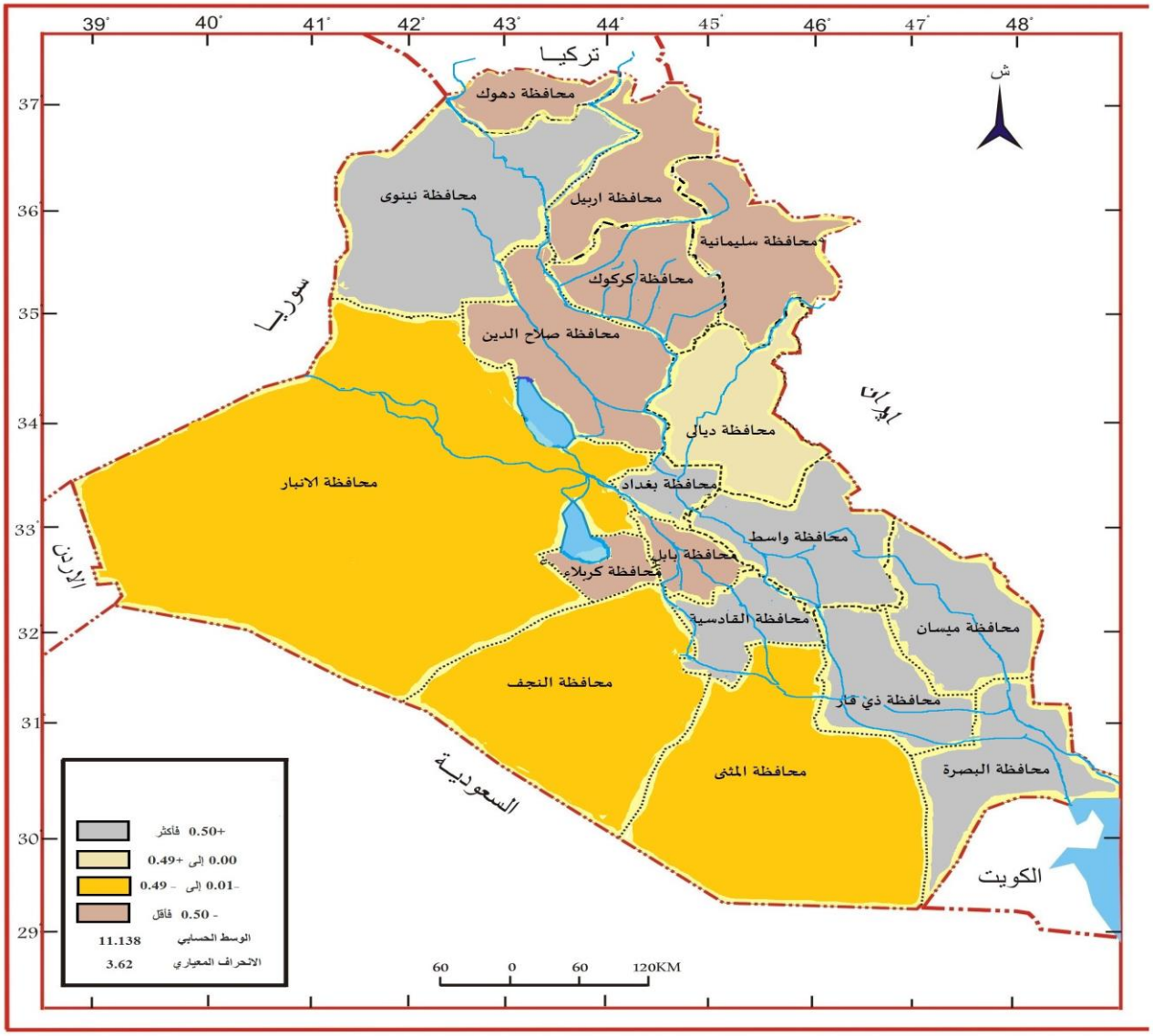

المصدر : جدول(7)

شكل(8) التوزيع النسبي لمعدل البطالة حسب الدرجة المعيارية لمحافظات العراق عام 2012

الخاتمة: وبرزت فيها النتائج الآتية:-

1. بلغ معدل النشاط الاقتصادي للسكان بعمر(15) سنة فأكثر في العراق عام (2012) (42.9 %) لكلا الجنسين ويشكل هذا المعدل للذكور (73.6%) مقابل (13.5%) للإناث و كما شَكلَ نسبة (42.9 %) من مجموع سكان الحضر مقابل (42.8%) من مجموع سكان الريف.وتتصدر محافظة بابل المحافظات الأخرى في ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي فيها ،حيث بلغ (49.5 %) لكلا الجنسين وبمعدل (75,8%) للذكور و(24,2%) للإناث ، اما أدنى معدل للنشاط الاقتصادي بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر فقد سُجل في محافظة المثنى بمعدل (37.6 %) ويشكل هذا المعدل بين الذكور (70.8 %) مقابل (8.2 %) للإناث.

2. بلغ النشاط الاقتصادي للذكور في المناطق الحضرية كما يُلاحظ في (73.7%) مقابل (15.1%) للإناث في حضر المركز وفي ذكور حضر الأطراف (72.5%) مقابل(11.4%) للإناث وهو أقل مما سجل في المناطق الريفية حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي للذكور فيها (74.6%) مقابل (13.2%) للإناث.

3. أعلى معدل نشاط اقتصادي كان في الفئة العمرية (40- 45) سنة حيث بلغ (57.6%) وشكل الذكور(94.7 %) والإناث (19.6%) بينما سجلت الفئة العمرية (+65) سنة أدنى معدل نشاط اقتصادي حيث بلغ (10.2%) شكل الذكور منها (19.6 %) والإناث (1.9 %).

4. معدل النشاط الاقتصادي يرتفع بارتفاع المستوى التعليمي للفرد ،أي أن هناك علاقة طردية بين معدل النشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي للفرد، حيث بلغ أعلى معدل للنشاط الاقتصادي للإفراد الحاصلين على شهادة (بكالوريوس - فأعلى) (82,7%)، بنسبة (89,4%) للذكور، و(71,5%) للإناث.

5. سجل النشاط الخدمي أعلى النسب في العاملين فيه من بين أنواع الأنشطة الاقتصادية ،حيث شكل العاملون فيه (17,5%). ثم يأتي بعده نشاط الصناعة والتعدين بنسبة عاملين(16.5%) وأخيرا يأتي نشاط الزراعة والصيد والغابات بنسبة عاملين(6.8%) .ونجد أن مهنة(البيع والخدمات) تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة العاملين فيها(17.5%) بنسبة(19.1%) للذكور مقابل نسبة (14.1%) للإناث، بينما سجلت مهنة الموظفون المكتبيين ادني النسب للعاملين فيها حيث بلغت(6.3%) عام (2012) بنسبة(2.1%) للذكور مقابل (0.8%) للإناث.

6. بلغ معدل البطالة بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر في العراق (11.9%) لكلا الجنسين، و تتباين معدلات البطالة في العراق حسب النوع والبيئة والمحافظة ، حيث يشكل معدل البطالة بين الذكور (9.9%) و بين الإناث (22.6%). ومحافظة ذي قار كانت أعلى المحافظات الأخرى بارتفاع معدل البطالة فيها حيث بلغ (18.0 %) لكلا الجنسين وبين الذكور بلغ (15.7%) مقابل (31.4%) للإناث وسجلت محافظة كركوك أدنى معدل بطالة فبلغ معدلها(4.9%) لكلا الجنسين بمعدل (4.6%) للذكور و(6.2%) للإناث.

المصادر العربية

أولاً : الكتب :

1) احمد علي إسماعيل،أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة ، 1984
2) أنور عبد الرحمن خليل وآخرون ، حول واقع إحصاءات القوى العاملة الوطنية ، ط1 ، العدد(6) ، 1986.
3) رياض إبراهيم السعدي، الهجرة الداخلية لسكان العراق 1947 – 1959 ط1، بغداد، 1976.
4) صادق مهدي السعيد،العمل وتشغيل العمال والسكان من القوى العاملة، مطبعة المعارف، بغداد، 1974.
5) صالح فليح حسن الهيتي، جغرافية التعليم الابتدائي في العراق (دراسة في الجغرافية التطبيقية)، ط1، مطبعة دار السلام، بغداد، 1979.
6) عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج2، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2001.

7) فتحي محمد أبو عيانة، السكان والعمران الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.
8) محجوب الفايد ، أساسيات علم السكان ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، 1997
9) منصور احمد الراوي، دراسات في السكان والتنمية في العراق، بيت الحكمة، جامعة بغداد، 1989.
10) منصور احمد الراوي، القوى العاملة تخطيط وظائفها وتقويم أدائها، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975.
11) يسري عبد الرازق الجوهري وحافظ مصطفى محمد، جغرافية السكان ، جغرافية السكان، ط1، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1971.

ثانياً : الدوريات والبحوث :

1) احمد سيف حيدر، التعليم التقني والتدريب المهني في اليمن الماضي الحاضر المستقبل، مجلة كلية المأمون الجامعة، كلية المأمون الجامعة، بغداد ، العراق، العدد 5 ، السنة الثانية، 2001.

ثالثاً: المصادر الحكومية أو الوزارات والدوائر الرسمية :

1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، مطبعة الجهاز، 1998.
2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،إحصاءات السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة عام 2008.
3) جمهورية العراق، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 ،التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية ، 2012.
4) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية (الالكترونية)، 2006/2005.
5) جمهورية العراق، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، عام 2012. إحصاءات القوى العاملة،(بيانات غير منشورة).

خامساً: المواقع الكترونية

1) فوزية غالب وندى بدر، اثر التعليم في تنمية الموارد البشرية في اقتصاد المعرفة ، بحث أكاديمي منشور على الموقع الالكتروني www.basrah City.net.iq

سادساً: المصادر الأجنبية

1) U.N,Methods of Projecting the Economically active population, population studies, No. 46. New York , 1971.
2) U.N, the Determinants and consequences of population trends ; New Summary of Findings on interaction of Demographic, Economic and social factors, vol. 1, New York, 1973
3) U.N, World Population, Trends and Polices, 1979, Monitoring Vol.1, New York, 1980.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية التربية
الترقيم الدولي: ISSN1812-0380
مجلة كلية التربية
مجلة علمية محكّمة
العدد السادس . 2014

التباين المكاني للنشيطين اقتصادياً في العراق عام 2012

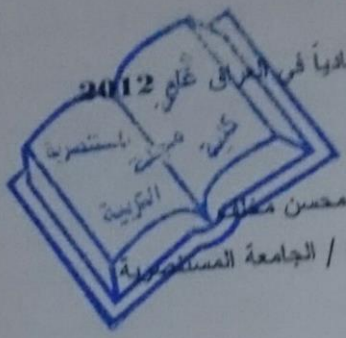

م.د. لمياء أحمد محسن محمد
قسم الجغرافية / كلية التربية / الجامعة المستنصرية

المستخلص

يعد النشاط الاقتصادي من المواضيع المهمة التي تثير اهتمام العديد من المختصين كالديموغرافيين والجغرافيين ورجال الاقتصاد لارتباطه بالعناصر الديموغرافية كالتركيب النوعي والعمري والتوزيع البيئي والمستوى التعليمي.

ويهدف البحث إلى توضيح صورة حالة السكان النشيطين اقتصادياً في العراق عام ٢٠١٢ نوعياً وعمرياً وبيئياً ، في ضوء منهج جغرافية السكان الذي يُعنى بتحليل تركيب الظواهر السكانية بهدف الوصول إلى إعطاء صورة واضحة عن طبيعة السكان النشيطين اقتصادياً في العراق من خلال التركيب النوعي والعمري والتوزيع البيئي والمستوى التعليمي، ومحاولة تفسير أسباب التباين حتى يمكن توظيف مثل هذه الدراسة في المجالات التطبيقية، وبالتالي منح العاملين بالتخطيط الاقتصادي المعرفة الكافية بمدى توفر النشيطين اقتصادياً لتنفيذ المشاريع المختلفة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي بغية تحقيق أهداف البحث ، للوصول إلى المعرفة الدقيقة التفصيلية لعناصر مشكلة البحث . لقد اعتمدت أيضا على البيانات الرسمية التي جمعت من مسح الاجتماعي والاقتصادي عام (٢٠١٢).وقد جاء البحث بحدود مكانية يشمل محافظات العراق الثمانية عشر .

بلغ معدل النشاط الاقتصادي لإجمالي السكان الناشطين اقتصادياً في العراق(٤٢,٩%)عام (٢٠١٢).شكل الحضر القيمة نفسها مقابل(٤٢,٨%) من مجموع سكان الريف، في حين بلغ نسبة الذكور من النشيطين اقتصادياً (٧٣,٦%) من مجموع الذكور وللإناث(١٣,٥%) من مجموع الإناث.

وجاءت محافظة بابل لتتصدر المحافظات العراق في ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي فيها حيث بلغ (٤٩,٥%) لكلا الجنسين وبلغ هذا المعدل للذكور(٧٥,٨%) من مجموع ذكور المحافظة وللإناث (٢٤,٢%) من مجموع الإناث المحافظة، بينما مثلت محافظة المثنى أدنى